

Distr.: Limited
28 November 2005
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الثانية

البند ٥٢ (ج) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية

للحد من الكوارث

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ستيفانو توسكانو (سويسرا)
بناء على مشاورات غير رسمية عقدت بشأن مشروع القرار A/C.2/60/L.25

الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٣٦/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩،
و ٢٢/٤٩ أ ل ف المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ٢٢/٤٩ ب اء المؤرخ
٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٨٥/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،
و ٢١٩/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٥/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٥٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،
و ٢١٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٣١/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون
الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٣/١٩٩٩ المؤرخ
٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، و ٣٥/٢٠٠١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠١، وإذ تأخذ في الاعتبار
الواجب قرارها ٢٧٠/٥٧ ب اء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة
المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في
الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،



وإذ تعرب عن بالغ قلقها إزاء عدد ونطاق الكوارث الطبيعية وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد تمس المجتمعات الضعيفة في كافة أنحاء العالم، ولا سيما في البلدان النامية،

وإذ تكرر التأكيد أن الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا بالهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في جميع البلدان، لكن العواقب الطويلة الأمد المترتبة على الكوارث الطبيعية تكون وخيمة بوجه خاص على البلدان النامية، وتعرق تحقيق تنميتها المستدامة،

وإذ تسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث مسألة شاملة لعدة قطاعات في سياق التنمية المستدامة،

وإذ تسلم أيضا بالعلاقة الواضحة بين التنمية والحد من مخاطر الكوارث، والاستجابة للكوارث والانتعاش فيما بعد الكوارث وضرورة بذل الجهود اللازمة في جميع هذه المجالات،

وإذ تسلم كذلك بالحاجة الماسة إلى المضي في تطوير المعارف العلمية والتقنية القائمة والانتفاع بها في بناء القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية، وإذ تشدد على حاجة البلدان النامية إلى الوصول إلى التكنولوجيا اللازمة للتصدي بفعالية للكوارث الطبيعية،

وإذ تؤكد أن الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك الحد من التأثير بالكوارث الطبيعية، عنصر مهم يساهم في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على أهمية المضي قدما في تطبيق خطة التنفيذ المنبثقة من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(١) والأحكام ذات الصلة الواردة فيها بشأن قابلية التأثير وتقييم المخاطر وإدارة الكوارث،

وإذ تعرب عن امتنانها العميق لحكومة وشعب اليابان للترتيبات الممتازة التي اتخذتها لاستضافة المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وللضيافة المقدمة للمشاركين، ولما وضعته تحت تصرفهم من مرافق وخدمات وموظفين، وكذلك للتبرعات التي قدمت لتيسير اشتراك ممثلي البلدان النامية في المؤتمر، ولا سيما ممثلي أقل البلدان نموا،

(١) مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ ترحب بإعلان هيوغو^(٢)، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣)، والبيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً^(٤)، بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥،

وإذ تسلم بأن إطار عمل هيوغو مُكمل لاستراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها، وخطة عملها ("استراتيجية يوكوهاما")^(٥)،

وإذ تحيط علماً بأن نطاق إطار عمل هيوغو يشمل الكوارث الناشئة عن المخاطر الطبيعية والمخاطر البيئية والتكنولوجية ذات الصلة، وهو بالتالي يعكس نهجاً متكاملًا وشاملاً لمخاطر متعددة في مجال إدارة مخاطر الكوارث والعلاقة بينها، وهذا ما يمكن أن يؤثر إلى حد كبير على النظم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية، كما أكدت ذلك استراتيجية يوكوهاما،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(٦)،

وإذ تسلم بالحاجة إلى مواصلة بلورة فهم للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التي تزيد من تفاقم تعرض المجتمعات للكوارث الطبيعية ومعالجة تلك الأنشطة، وإلى بناء قدرة المجتمعات على التصدي لأخطار الكوارث ومواصلة تعزيزها،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث^(٧)؛

٢ - تؤيد إعلان هيوغو^(٢)، وإطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث^(٣) بالصيغة التي اعتمدها المؤتمر العالمي بشأن الحد من الكوارث الذي انعقد في كوبي، هيوغو، اليابان، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ كانون الثاني/

(٢) انظر A/CONF.206/6 و Corr.1، الفصل الأول، القرار ١.

(٣) المرجع نفسه، القرار ٢.

(٤) A/CONF.206/6، المرفق الثاني.

(٥) A/CONF.172/9، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق الأول.

(٦) انظر القرار ١/٦٠.

(٧) A/60/180.

يناير ٢٠٠٥، وتشير إلى البيان المشترك الصادر عن الدورة الاستثنائية المعنية بكارثة المحيط الهندي: الحد من المخاطر من أجل مستقبل أكثر أمناً^(٤)؛

٣ - تدعو إلى إدماج الحد من مخاطر الكوارث بصورة أكثر فعالية في سياسات التنمية المستدامة والتخطيط لها وبرمجتها؛ وإلى تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات والطاقت الكفيلة ببناء القدرة على مواجهة الأخطار؛ وإلى القيام على نحو منهجي باتباع نهج الحد من المخاطر لدى تنفيذ برامج التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها والانتعاش منها؛

٤ - تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والهيئات الإقليمية، والمنظمات الدولية، ومؤسسات المجتمع المدني ذات الصلة إلى دعم إطار عمل هيوغو وتنفيذه ومتابعته؛

٥ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الدولية أن تدمج أهداف إطار عمل هيوغو، بل وتراعي بالكامل الإطار في استراتيجياتها وبرامجها، مستفيد في ذلك من آليات التنسيق القائمة، وأن تساعد البلدان النامية عن طريق تلك الآليات في القيام على وجه السرعة بتصميم تدابير للحد من مخاطر الكوارث؛

٦ - تهيب بالمجتمع الدولي أن ينفذ بشكل كامل الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو؛

٧ - تذكّر بأن الالتزامات الواردة في إعلان هيوغو وإطار عمل هيوغو تشمل تقديم المساعدة إلى البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية والدول المنكوبة بالكوارث التي تمر بمرحلة انتقال صوب الانتعاش المادي والاجتماعي والاقتصادي المستدام لغرض أنشطة الحد من المخاطر في مرحلة الانتعاش بعد وقوع الكوارث وعمليات إعادة التأهيل؛

٨ - تهيب بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإقليمية وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية أن تدعم، على نحو مطرد وفي حينه، الجهود التي تبذلها البلدان المنكوبة بالكوارث من أجل الحد من خطر الكوارث وفي عمليات الانتعاش وإعادة التأهيل فيما بعد الكوارث؛

٩ - تحيط علماً بجميع المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتخذة الرامية إلى تحقيق الحد من خطر الكوارث، وتكرر تأكيد الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إقليمية وبناء قدرة الآليات الإقليمية على الحد من خطر الكوارث وتعزيزها، حيثما وجدت، وتحث على استخدام وتقاسم جميع الأدوات الموجودة؛

- ١٠ - **تلاحظ** أهمية إنشاء آليات دولية لتنفيذ الإجراءات المحددة في إطار عمل هيوغو من قبيل، مثلاً، منهاج العمل الدولي للانتعاش الذي شُرع فيه لضمان الحد من قابلية التأثر في مرحلة الانتعاش فيما بعد الكوارث؛
- ١١ - **تسلم** بأنه تقع على عاتق كل دولة المسؤولية الرئيسية عن تنميتها الذاتية المستدامة وعن اتخاذ التدابير الفعالة للحد من خطر الكوارث والرامية، بما في ذلك عن حماية الناس في إقليمها وحماية الهياكل الأساسية وغيرها من الثروات الوطنية من آثار الكوارث بوسائل منها تنفيذ ومتابعة إطار عمل هيوغو، وتؤكد أهمية التعاون الدولي والشراكات لدعم تلك الجهود الوطنية؛
- ١٢ - **تسلم أيضاً** بالحاجة إلى تعزيز تبادل الممارسات الجيدة والمعارف والدعم التقني فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- ١٣ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم تطوير وتقوية المؤسسات والآليات والقدرات على جميع المستويات، وبخاصة على مستوى المجتمع المحلي بهدف الإسهام بشكل منهجي في بناء القدرة على مواجهة المخاطر؛
- ١٤ - **تؤكد** أهمية مواصلة تعزيز قدرة شبكة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث من أجل توفير أساس متين للعمل وفق ما تقرر في إطار عمل هيوغو وتطلب إلى الأمين العام أن يدرج هذه المسألة في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين؛
- ١٥ - **تسلم** بأهمية إدماج منظور جنساني، فضلاً عن إشراك المرأة في تصميم وتنفيذ جميع مراحل إدارة الكوارث، خاصة في مرحلة الحد من مخاطر الكوارث؛
- ١٦ - **تعرب عن تقديرها** للبلدان التي قدمت دعماً مالياً لأنشطة الاستراتيجية الدولية عن طريق التبرع للصندوق الاستئماني لاستراتيجية الحد من الكوارث؛
- ١٧ - **تشجع** المجتمع الدولي على توفير التبرعات المالية الكافية لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للحد من الكوارث في محاولة لضمان الدعم الكافي لأنشطة متابعة تنفيذ إطار عمل هيوغو، واستعراض استخدامه الحالي وجدوى توسيع نطاق عمله لأهداف منها مساعدة البلدان النامية المعرضة للكوارث على وضع استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث؛
- ١٨ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يرصد ما يكفي من الموارد المالية والإدارية في حدود الموارد المتاحة، لتمويل أنشطة الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وأداء عملها بفعالية؛

١٩ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية المعنية إلى اعتبار تقييم أخطار الكوارث جزءاً لا يتجزأ من الخطط الإنمائية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢٠ - تؤكد أهمية تحديد الأخطار وتقييمها وإدارتها قبل وقوع الكوارث، ولا بد في هذا الشأن من أن تتضافر جهود الأوساط الإنمائية والإنسانية والعلمية والبيئية على جميع المستويات، وكذلك أهمية إدماج الحد من مخاطر الكوارث، حسب الاقتضاء، في خطط التنمية وبرامج القضاء على الفقر؛

٢١ - تؤكد أيضاً ضرورة تعزيز فهم أسباب الكوارث والمعرفة بها بشكل أفضل، وكذلك بناء وتعزيز قدرات البلدان النامية على التصدي لها من خلال جملة أمور، منها نقل التكنولوجيات السليمة بيئياً وتبادل الخبرات والمعارف التقنية والوصول إلى المعلومات والبيانات ذات الصلة وتعزيز الترتيبات المؤسسية، بما في ذلك المنظمات المجتمعية؛

٢٢ - تسلم بأهمية الإنذار المبكر باعتباره عنصراً أساسياً في الحد من مخاطر الكوارث، وتتطلع إلى النتائج التي سيتوصل إليها المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، الذي سيعقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦؛

٢٣ - تطلب في هذا السياق، إلى الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تنجز إعداد المسح العالمي بشأن القدرات والفجوات في مجال الإنذار المبكر، بما في ذلك بيان بالتكنولوجيات المتاحة للإنذار المبكر، وتدعو الدول الأعضاء إلى أن تقدم المدخلات التي يمكن أن تستعين بها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث في إعداد هذا المسح؛

٢٤ - تكرر دعوها إلى الحكومات بأن تقوم بوضع برامج وطنية أو إنشاء مراكز تنسيق للحد من الكوارث أو تعزيز ما هو موجود فعلاً من هذه البرامج، وتشجع على أن يجري في إطار هذه البرامج تبادل المعلومات ذات الصلة بالمعايير والممارسات، وتبحث منظومة الأمم المتحدة في هذا الصدد، على تقديم ما يناسب من دعم لتلك الآليات، وتدعو الأمين العام إلى تعزيز خدمات الاتصال الإقليمية التي تقدمها الأمانة المشتركة بين الوكالات للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث لكفالة هذا الدعم؛

٢٥ - تشدد على أن التعاون والتنسيق المستمرين بين الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، وسائر المؤسسات الدولية، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين، حسب الاقتضاء، يعتبران عنصراً أساسياً للتصدي لآثار الكوارث الطبيعية بفعالية؛

٢٦ - تسلم بأهمية القيام، حسب الاقتضاء، بربط إدارة أخطار الكوارث بالأطر الإقليمية، مثل الاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من الكوارث ضمن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا^(٨)، وذلك من أجل معالجة قضايا القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة؛

٢٧ - تشدد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي إيلاء اهتمامه لمرحلة ما بعد الإغاثة في حالات الطوارئ ودعمه عمليات إعادة التأهيل والتعمير والحد من المخاطر في الأجلين المتوسط والطويل، وتؤكد أهمية تنفيذ البرامج ذات الصلة بالقضاء على الفقر والتنمية المستدامة وإدارة الحد من مخاطر الكوارث في المناطق الأشد تأثراً بالكوارث، لا سيما في البلدان النامية المعرضة للكوارث الطبيعية؛

٢٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، وذلك في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة".

(٨) A/57/304، المرفق.